

رئيس مصر يعزل كبار قادة الجيش



عزل الرئيس المصري محمد مرسي يوم الأحد كبار قادة الجيش وألغى إعلانا دستوريا مكملا في خطوة مثيرة نحو استعادة سلطته التي قيدها الإدارة العسكرية لشؤون البلاد. ولم يتضح إلى أي حد صدرت القرارات بموافقة المشير محمد حسين طنطاوي الذي أحاله مرسي إلى التقاعد من منصب القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع والإنتاج الحربي. وقال اللواء محمد العصار الذي كان عضوا في المجلس العسكري الذي أدار شؤون مصر لنحو عام ونصف لرويترز إن مرسي تشاور مع طنطاوي (76 عاما) والفريق سامي عنان (64 عاما) الذي أحاله مرسي أيضا للتقاعد من منصب رئيس أركان القوات المسلحة كما تشاور مع باقي أعضاء المجلس العسكري قبل أن يصدر قراراته.

وبحسب قرارات مرسي شغل العصار منصب مساعد وزير الدفاع الجديد الفريق أول عبد الفتاح السيسي. وقال المتحدث الرئاسي لرويترز في وقت لاحق "القرار قرار سيادي اتخذته الرئيس لضخ دماء جديدة في المؤسسة العسكرية من أجل بناء دولة جديدة معاصرة." وأضاف "كان قرارا حاسما وقد فهم أعضاء المجلس العسكري ذلك لأنهم وطنيون واللواء السيسي من الجيل الجديد من الرجال الوطنيين للقوات المسلحة. وهو رجل مسؤول ومحترم."

وكان مرجحاً إحالة طنطاوي إلى التقاعد منذ وقت بسبب كبر سنه .

وقال المتحدث الرئاسي ياسر علي في بيان أذيع تلفزيونياً "أحيل المشير حسين طنطاوي إلى التقاعد اعتباراً من اليوم."

وأحال مرسى قادة أفرع آخرين في الجيش إلى التقاعد.

وقال علي إن مرسى قرر ترقية اللواء صدقي صبحي سيد أحمد إلى رتبة الفريق وتعيينه رئيساً لأركان القوات المسلحة . وأضاف أن مرسى عين طنطاوي وعنان مستشارين له .

وكان المجلس العسكري أصدر الإعلان الدستوري المكمل عقب غلق صناديق الاقتراع في جولة الإعادة في انتخابات الرئاسة التي فاز بها مرسى وخص المجلس العسكري فيه نفسه دون رئيس الدولة بشؤون الجيش كما استعاد سلطة التشريع التي كان سلمها لمجلس الشعب في يناير كانون الثاني.

وتبدو القرارات المفاجئة بمثابة إعادة ترتيب للقوى السياسية في البلاد في الوقت الذي تنتظر فيه الانتهاء من كتابة دستور جديد يحل محل الدستور الذي مكن مبارك من الاستمرار في الحكم لمدة 30 عاماً . وقال المحلل السياسي جمال سلطان "هذا الصدام بين مرسى والمجلس العسكري كان متوقفاً لكن ليس بهذه السرعة."

وأضاف "يمكن اعتبارها (القرارات) إعادة هيكلة للقوات المسلحة ونهاية لدور المجلس الأعلى للقوات المسلحة في الحياة السياسية."

وقال المحلل السياسي مصطفى السيد "توقيت عزل طنطاوي سيخدم الرئيس مرسى في وقت لام فيه مصريون كثيرون الجيش على الأحداث (في سيناء) ولن يقفوا ضد قراراته."

وقال محلل ثالث إن مرسى ربما أراد أن يستبق احتمال أن يستفيد القادة العسكريون من نصر يمكن أن يحققه على المتشددين في سيناء في استعادة الثقة المفقودة بهم.

كما أعلن المتحدث الرئاسي أن مرسى عين المستشار محمود مكي وهو نائب سابق لرئيس محكمة النقض ومن أبرز دعاة استقلال القضاء نائبا لرئيس الجمهورية.

وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط أن وزير الدفاع الجديد ومكي أديا اليمين القانونية أمام مرسى. ومكي شقيق لوزير العدل المعين حديثاً أحمد مكي الذي اشتهر بمعارضته لتزوير الانتخابات في عهد مبارك.

وكان مرسى قال إنه سيحافظ على التزامات مصر التعاهدية مع دول العالم في إشارة إلى معاهدة السلام مع إسرائيل. وفي الآونة الأخيرة بدا نافذ الصبر على الجيش بعد أن قتل متشددون 16 مجنداً في الجيش في هجوم على موقعهم في مدينة رفح الحدودية مع قطاع غزة قبل أسبوع.

وكان مرسى عزل رئيس المخابرات العامة اللواء مراد موافي بعد أيام من هجوم رفح الذي تلتته محاولة من المسلحين لاجتياز خط الحدود إلى إسرائيل.

وقتل القوات المصرية خمسة متشددين يوم الأحد في هجوم على مخبأ لهم في سيناء وأصاب سادساً بحسب

مصادر عسكرية وشرطة وشهود عيان.

وتقوم قوات مشتركة من الجيش والشرطة بحملة أمنية في المنطقة منذ أيام تعد أكبر عملية عسكرية في المنطقة منذ حرب عام 1973 مع إسرائيل.

ودعا حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين إلى مظاهرات حاشدة مساء يوم الاحد في ميدان التحرير وأمام قصر الرئاسة تأييدا للقرارات.

وقال الحزب في بيان إنه "يدعو... جموع الشعب المصري للنزول تأييدا لانتقال سلطة الحكم كاملة إلى الرئيس الذي انتخبه الشعب".

وتدفق ألوف الإسلاميين بعد صلاة التراويح إلى ميدان التحرير بالقاهرة وميادين وشوارع في مدن أخرى تأييدا لقرارات مرسي. وهتف مئات في مدينة السويس شرقي القاهرة "يا رئيس الجمهورية وإقراراتك مية مية (مئة في المئة)" و"يحيا قرار الرئيس السياسة مش للجيش" و"مرسي مرسي.. أكبر أكبر". ووصف رئيس المكتب الإداري لجماعة الإخوان في المدينة سعد خليفة القرارات بأنها "جريئة وعظيمة".

وشارك ألوف من الإسلاميين في مظاهرة تأييد للقرارات في مدينة كفر الشيخ في دلتا النيل مرددين هتافات منها "ارفع كل رايات النصر مرسي خلاص بيطهر مصر" و"ثورة ثورة على طول هنطهرها من الفلول" في إشارة إلى بقايا نظام مبارك.

كما شارك ألوف من الإسلاميين في مظاهرة تأييد للرئيس المصري في مدينتي الإسكندرية ودمياط اللتين تقعان على البحر المتوسط.

وقال المتحدث باسم جماعة الإخوان المسلمين محمود غزلان لرويترز "كان لا بد للرئيس أن يستعيد سلطاته كاملة من أيدي المجلس العسكري ويلغي الاعلان الدستوري المكمل حتى تستقر البلاد على رئيس واحد". وأضاف أن المجلس العسكري كان بمثابة رئيس آخر للدولة.

واستبعد أي تحرك مضاد من جانب المحالين للتقاعد. وقال "الجيش المصري جيش وطني وهو جيش الشعب ولا يمكن ان ينقلب (إذا طلبوا منه ذلك) على الشرعية ولا الشعبية وبالتالي لا اتوقع أن يحدث شيء". لكن مرسي قال في احتفال ديني بمناسبة ليلة القدر في وقت لاحق إن قراراته ليست موجهة لأشخاص أو لإحراج مؤسسات.

وقال "ما اتخذته اليوم من قرارات لم أوجهه أبدا لأشخاص ولا لإحراج مؤسسات".

وأضاف "لا بد من الوفاء لمن كانوا أوفياء... قصدت مصلحة هذه الأمة وهذا الشعب".

وفي نفس الوقت أذاع التلفزيون المصري بيانا لمصدر عسكري جاء فيه "لا صحة لما يتردد بشأن ردود الأفعال السلبية تجاه التغييرات التي حدثت في قيادات القوات المسلحة لا سيما أنها تمت بالتشاور والتنسيق بشأنها".

وقال المتحدث الرئاسي إن مرسي قرر أن يشكل جمعية تأسيسية لكتابة الدستور الجديد للبلاد خلال 15 يوما إذا حدث ما يمنع استكمال الجمعية الحالية لمهمتها.

وتابع أن الجمعية الجديدة سيكون أمامها ثلاثة أشهر لكتابة الدستور الجديد الذي سيسي العمل به بعد استفتاء عام عليه.

وينظر القضاء الإداري عشرات الدعاوى لإبطال الجمعية التأسيسية الحالية التي يقول مقيموا الدعاوى إن الإسلاميين غلبوا على تشكيلها.

وقال مستشار لمركسي في تصريحات لموقع لصحيفة الأهرام على الإنترنت إن سلطة التشريع ستكون بيد الرئيس لحين انتخاب مجلس الشعب الجديد.

وقوبلت قرارات مركسي بردود فعل متفاوتة. وقال رفعت السعيد رئيس حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي وهو حزب يساري "من البداية قلت للجميع إن الإخوان يلعبون لعبة المصالح المشتركة. فإذا تحققت مصالحهم ينقضون على الصديق."

وأضاف "المجلس العسكري هو الذي أتى بالإخوان ومكن الإخوان وعليه أن يتحمل."

وقال نجيب جبرائيل رئيس منظمة الاتحاد المصري لحقوق الإنسان "طنطاوى وعنان باعا مصر للإخوان فيما عرف بصفقة الخروج الآمن (للعسكريين من السلطة)."

وأضاف "قرارات مركسي الأخيرة افتتات على الدستور وتحويل الحكم فى مصر الى حكم دكتاتورى. الإخوان يقبضون على جميع مفاصل الدولة المصرية وبإلغاء الاعلان الدستورى المكمل أصبح تشكيل الدستور وفق ما يراه التيار الدينى الإخواني والسلفي فقط ولن يكون معبرا عن كافة طوائف الشعب."

لكن السياسي اليساري وعضو مجلس الشعب المحلول البدرى فرغلي قال لرويترز "قرارات الدكتور مركسي هي تصحيح لأوضاع خاطئة... الإعلان الدستورى المكمل كان اعتداء على سلطة الشعب."

وأضاف "لا يوجد جيش واحد في العالم كله مهمته التشريع".